سونيا بولس*

قراءة نقدية لخطاب حقوق الإنسان في القائمة العربية المشتركة

المقدمة

في العـام ١٩٤٨، عندمـا اعتُمـد الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان بالإجمـاع مـن قبـل الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، تسـاءلت إليانـور روزفلـت، التـي لعبـت دورًا محوريًـا في اعتمـاده، «مـن أيـن تبـدأ حقـوق الإنسـان العالميـة؟» ثـم أجابـت ببلاغـة إن حقـوق الإنسـان تبـدأ «في أماكـن صغـيرة، قريبـة مـن المنـزل -قريبـة جـدًا وصغـيرة جـدًا بحيـث لا يمكـن رؤيتهـا عـلى أي مـن خرائـط للعالـم».[١] إنـه الحـي الـذي نعيـش فيـه، المدرسـة أو الجامعـة التـي نلتحـق بهـا، المكتـب الـذي نعمـل فيـه والعائلـة التـي ننتمـي إليهـا. «هـذه هـي الأماكـن التـي يسـعى فيهـا كل رجـل وامـرأة وطفـل إلى تحقيـق العدالـة المتكافئـة وإلى تكافـؤ الفـرص والمسـاواة في الكرامـة دون تمييـز. مـا لـم يكـن لهـذه الحقـوق معنـى هنـاك، فـلا معنـى لهـا في أي مـكان».[٢]

بعـد مـرور نحـو سـبعين عامًـا عـلى تبنـي هـذا الإعـلان، لا تـزال النسـويات والنشـطاء الفلسـطينيون في مجـال حقـوق الإنسـان داخـل الخـط الأخـضر يكافحـون مـن أجـل إقنـاع الأحـزاب السياسـية الفلسـطينية في الداخـل بتبنـي دور قيـادي في مكافحـة انتهـاكات حقـوق الإنسـان التـي تحـدث في الحلقـات الاجتماعيـة الأقـرب للفـرد.

هـذا الأمـر هـو مؤسـف للغايـة، خاصـة حـين نـدرك الـدور الريـادي للمندوبـين العـرب في صياغـة الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان، الـذي يقـوم عـلى فكـرة بسـيطة مفادهـا أن حقـوق الإنسـان مترابطـة وغـير قابلـة للتجزئـة.

* أسـتاذ القانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان - جامعـة أنطونيـو دي نبريخـا، إسـبانيا.

يدعي المقال أن القائمة المشتركة همّشت منذ بداية طريقها قضايا حقوق إنسان «خلافية». لم تكن القائمة المشتركة خجولة جدًا في الترويج لهذه الحقوق فحسب، بل عندما تعرضت لانتقادات علنية حول مواقفها من قضايا «خلافية»، قامت بترويج خطابات دفاعية من شأنها نزع الشرعية عن بعض حقوق الإنسان.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد عقد من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عندما بدأت الأمم المتحدة العمل على صياغة معاهدة ملزمة في هذا الصدد، سعت القوى الاستعمارية إلى إعفائها من تطبيق حقوق الإنسان على مستعمراتها، زاعمة أن الشعوب الواقعة تحت حكمها لم تصل إلى درجة التحضر اللازمة لممارسة حقوق الإنسان المكفولة في الإعلان. وحتى القانوني الفرنسي رينيه كاسان، وهو أحد الذين صاغوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان على قناعة بأن بعض الحقوق، وخاصة الحقوق المتعلقة بالأسرة، لا ينبغي تطبيقها عالميًا.[٣] وقفت في وجه هذه الادعاءات العنصرية في حينه كل من المندوبة العراقية، بيداء أفنان، والمندوب المصري محمود عزمي، اللذين عارضا هذا الموقف بشدة، إذ وصفه المندوب المصري بـ «الهتلري».[٤] وفي الواقع، تم إدراج المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تركز حصريًا على التمييز بين الجنسين، في الاتفاقية بفضل مثابرة بيداء أفنان.[٥] لكن بدلاً من أن نبني على إرث العرب في صياغة ميثاق حقوق الإنسان الدولي، ما زلنا نتناقش بعد سبعين عامًا إذا كانت حقوق الإنسان كونية وغير قابلة للتجزئة أم لا!.

يهدف هذا المقال إلى نقد خطاب القائمة العربية المشتركة (القائمة المشتركة) فيما يتعلق بقضايا حقوق إنسان فردية لا يوجد عليها إجماع في المجتمع الفلسطيني، مثل حقوق المرأة وحقوق مجتمع الميم وحرية العقيدة وما إلى ذلك. حيث يدعي المقال أن القائمة المشتركة همّشت منذ بداية طريقها قضايا حقوق إنسان «خلافية». لم تكن القائمة المشتركة خجولة جدًا في الترويج لهذه الحقوق فحسب، بل عندما تعرضت لانتقادات علنية حول مواقفها من قضايا «خلافية»، قامت بترويج خطابات دفاعية من شأنها نزع الشرعية عن بعض حقوق الإنسان، مما قد يعرقل مسيرة الأفراد الذين ينتمون لفئات مهمشة ومقموعة داخليًا في البحث عن العدل والعيش بكرامة داخل مجتمعاتهم وحلقاتهم الاجتماعية.

حقوق الإنسان في البرنامج السياسي للقائمة المشتركة

تشكلت القائمة المشتركة في ٢٢ كانون الثاني من العام ٢٠١٥ كتحالف سياسي لأربعة أحزاب سياسية عربية، أو ذات أغلبية عربية، في إسرائيل: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الجبهة)، التجمع الوطني الديمقراطي (التجمع)، الحركة العربية للتغيير (الحركة العربية) والقائمة العربية الموحدة. لم يأتِ إنشاء القائمة المشتركة نتاجًا لمشروع سياسي جماعي، بل كان نتاج ظرف ملحّ،[٦] وهو رفع نسبة الحسم للحصول على مقاعد في الكنيست من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪ من مجمل الأصوات.[٧] استغرقت عملية إقامة القائمة المشتركة ثلاثة أشهر فقط، مما يعني أن القضايا الأيديولوجية الجوهرية التي يمكن أن تكون موقع خلاف بين الأحزاب الأربعة لم تأخذ حقها في النقاش.[٨] ونظرًا إلى التنوع السياسي داخل القائمة، والتي تضمنت إسلاميين وعلمانيين وشيوعيين وقوميين، يمكن القول إن ظهور خلافات بين مركباتها أمر متوقع. وهذا يشمل خلافات حول القضايا التي لا يوجد إجماع مجتمعي واضح حولها، كالقضايا المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية واختصاص المحاكم الدينية، المساواة الجندرية، الزواج المدني، وعدم التمييز على أساس الميل الجنسي وغير ذلك. ومع ذلك، لم تحدد القائمة المشتركة آليات واضحة حول كيفية إدارة مثل هذه الاختلافات، ليس داخليًا فحسب، وإنما أيضًا من خلال طرح هذه الخلافات للنقاش في الحيز العام

بينما لا يتمتع الفلسطينيون باستقلال ذاتي في الأمور التعليمية والثقافية، تتمتع المجتمعات الدينية في إسرائيل بحكم ذاتيّ فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية. تتعارض منظومة قوانين الأحوال الشخصية في إسرائيل، التي تقوم على نظام الملل العثماني، مع المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان الأساسية.

لإثراء الحوار المجتمعي حولها. وكان لعدم وجود مثل هذه الآليات أثر سلبيّ على الخطابات التي ظهرت فيما بعد فيما يتعلق بحقوق الإنسان عامة.

في ظل عدم وجود رؤية سياسية مشتركة بين الأحزاب السياسية داخل القائمة المشتركة، أصبح من الضروري طمس أو التقليل من أهمية الاختلاف الأيديولوجي بين مكوناتها لتأمين استمراريتها. وكان هذا واضحًا بشكل خاص في كل مل يتعلق بالقضايا «الحساسة» اجتماعيًا، ولا سيما قضايا حقوق الإنسان الداخلية. كان تهميش القائمة المشتركة لقضايا حقوق إنسان تعتبر «خلافية» واضحًا منذ خطواتها الأولى. في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٥ نشرت القائمة المشتركة برنامجها السياسي الذي تضمن سبعة محاور. تم دفع حقوق المرأة إلى نهاية القائمة (المحور السادس) على النحو التالي:

> تلتزم القائمة بالعمل من أجل حقوق المرأة بالمساواة في الفرص، وفي الحقّ بالعمل والتّعليم والمشاركة السّياسية والاجتماعيّة. وبالنّضال ضدّ كافّة أشكال الاضطهاد والاستغلال والتّمييز والعنف، الّتي تتعرّض لها النّساء في العائلة والعمل والمجتمع، أو في أيّ مجال آخر.[٩]

في ظاهر الأمر، يبدو هذا البند واسع النطاق، ويشمل كلاً من المجالين العام والخاص. ومع ذلك، يمكن ملاحظة بعض الثغرات. على سبيل المثال لا يعترف البند بحق المرأة في تقرير مصيرها. ولكن الأهم من ذلك، يجب قراءة هذا البند بالاقتران مع البند الأول من البرنامج السياسي، الذي يدعو إلى منح الأقلية الفلسطينية الحكم الذاتي في شؤونها الثقافية والتعليمية والدينية.

بينما لا يتمتع الفلسطينيون باستقلال ذاتي في الأمور التعليمية والثقافية، تتمتع المجتمعات الدينية في إسرائيل بحكم ذاتيّ فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية. تتعارض منظومة قوانين الأحوال الشخصية في إسرائيل، التي تقوم على نظام الملل العثماني، مع المبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان الأساسية. بموجب هذا النظام، تعترف الدولة بطوائف دينية معينة (يهودية، ومسلمة، ومسيحية، ودرزية) وتمنحها استقلالية فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية. يمارس هذا الحكم الذاتي من خلال نظام محاكم دينية. تتمتع المحاكم الدينية بسلطة قضائية حصرية على الزواج والطلاق في إسرائيل؛ أما في باقي قضايا الأحوال الشخصية كالنفقة وحضانة الأطفال والميراث، تتمتع المحاكم الدينية بولاية قضائية موازية مع محاكم الأسرة المدنية. لكن يجب على كل من المحاكم الدينية ومحاكم الأسرة المدنية تطبيق القوانين الدينية للأطراف المتنازِعة، باستثناء بعض القوانين المدنية السارية على بعض منازعات قضايا الأحوال الشخصي كقانون الموازنة المالية بين الزوجين لعام ١٩٧٣.[١٠]

المؤسسات الدينية لجميع الطوائف الدينية في إسرائيل هي مؤسسات بطريركية. فغالبًا ما تستند قوانين الأحوال الشخصية إلى مفاهيم اجتماعية وتفسيرات دينية قديمة تكرِّس الانحياز الثقافي ضد المرأة وتعزز من تبعيتها للرجل.[١١] ليس من المستغرب إذن أن ينص قانون مساواة حقوق المرأة لعام ١٩٥١، الذي يلغي أي نص قانوني يميز ضد المرأة، على أنه «لا يؤثر على أي حظر أو إذن قانوني يتعلق بالزواج أو الطلاق».[١٢] حتى قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته لعام ١٩٩٢، الذي يتمتع بمكانة دستورية ويعتبر وثيقة مصغرة للحقوق،[١٣] لا يشير صراحة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين أو المساواة بشكل عام.

أدى الالتزام الخجول للقائمة المشتركة بقضايا حقوق الإنسان «الخلافية» إلى غياب هذه الحقوق من جدول أعمالها. حيث لم تبادر القائمة المشتركة إلى فتح دوائر نقاش حول هذه القضايا لمحاولة خلق إجماع حول أهميتها. اختارت القائمة المشتركة أن تصمت حتى في وجه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ترتكب داخليًا.

المحكمة العليا الإسرائيلية كانت قد قضت بأن جوانب المساواة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالكرامة الإنسانية محمية من قبل قانون الأساس.[١٤] ومع ذلك، فلا يوجد لهذا القانون أي تأثير على صلاحية أي قانون كان ساري المفعول قبل سنه (المادة ١٠)، مما يعني أن قوانين الأحوال الشخصية تبقى غير خاضعة لمعايير دستورية.

وفقًا لأييلت شاحار، يتجاوز نظام قانون الأحوال الشخصية في إسرائيل الاعتراف باستقلالية المحاكم الدينية. بل هو يمنح محاكم جميع المجموعات الدينية «ترخيصًا مطلقًا» لإخضاع أعضاء مجموعات مستضعفة داخليًا، تعاني من الرقابة الداخلية التي تفرضها الأعراف الداخلية تحت رعاية سياسة قوانين أحوال شخصية توافقية (accommodationist).[١٥] وفي تطرقه إلى المحاكم الدينية العربية، يجادل ميخائيل كريني بأن ما يسمى بالترتيبات «متعددة الثقافات» في مسائل الأحوال الشخصية، المدعومة بسياسة عدم التدخل، تعمل كحاجز لتغيير الممارسات غير الليبرالية والتمييزية داخل هذه المجموعات. فيجد الفرد الضعيف داخل المجتمع الفلسطيني نفسه مسجونًا بهويته الدينية مع قدرة محدودة على المناورة داخلها وحولها.[١٦]

مع إدراجها مطلب الحكم الذاتي الديني للفلسطينيين في الداخل، لم تكتف القائمة المشتركة بقبول الوضع الراهن في ما يتعلق بمنظومة قوانين الأحوال الشخصية، بل أضافت على هذه المنظومة التمييزية وغير الليبرالية صبغة الشرعية من خلال التعامل معها على أنها استحقاق جماعي مشروع، يخدم حقوق الفلسطينيين في الداخل.

بالإضافة إلى ذلك، تم استبعاد النساء منذ البداية من عملية تركيب القائمة المشتركة. على سبيل المثال، في المراحل الأولى من المفاوضات بين الأطراف، تم تشكيل لجنة وفاق وطني للمساعدة في التوسط بين الأحزاب المختلفة. لم يتم تعين ولو امرأة واحدة في هذه اللجنة.[١٧] كما غابت النساء عن وفود الأحزاب أثناء عملية التفاوض. لا يزال تمثيل المرأة في القائمة مخيبًا للآمال أيضًا. في الكنيست العشرين، حصلت القائمة المشتركة على ١٣ مقعدًا، ثلاثة منها فقط أشغلتها نساء، في الكنيست الثانية والعشرين، حصلت القائمة المشتركة على ١٥ مقعدًا، اثنان منها فقط أشغلتهما نساء. في الكنيست الثالثة والعشرين، حصلت القائمة المشتركة على ١٥ مقعدًا، أربعة منها فقط تشغلها نساء.[١٨]

حقوق الإنسان «المثيرة للجدل» وخطاب أعضاء القائمة المشتركة

أدى الالتزام الخجول للقائمة المشتركة بقضايا حقوق الإنسان «الخلافية» إلى غياب هذه الحقوق من جدول أعمالها. حيث لم تبادر القائمة المشتركة إلى فتح دوائر نقاش حول هذه القضايا لمحاولة خلق إجماع حول أهميتها. اختارت القائمة المشتركة أن تصمت حتى في وجه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ترتكب داخليًا. على سبيل المثال، في تموز ٢٠١٩، أفادت وسائل الإعلام بأن شابًا فلسطينيًا قد طعن من قبل شقيقه لكونه مثليًا. لم تصدر القائمة المشتركة أي بيان بشأن هذه الجريمة باستثناء عضو الكنيست عايدة توما والنائبة السابقة حنين الزعبي، حيث أصدرت كل منهما وبشكل فردي بيانًا يدين هذه الجريمة.[١٩]

في الكنيست، يُظهِر سجل التصويت للقائمة المشتركة بأن كل حزب كان حرًا في اتباع قناعاته الأيديولوجية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. تعدد الأصوات، حتى داخل كل حزب على حدة، لم يولِّد نقاشات عامة ولم

يلاحَظ أصلًا. على سبيل المثال، في شباط ٢٠١٦، صوت اثنان فقط من أعضاء الكنيست من الجبهة لصالح مشروع قانون لتجريم العلاج التحويلي للقاصرين بينما لم يشارك باقي نواب القائمة المشتركة في عملية التصويت.[٢٠] في تموز ٢٠٢٠، صوت سبعة أعضاء كنيست من التجمع والجبهة لصالح مشروع قانون يسمح بالزواج المدني في إسرائيل بينما لم يشارك باقي نواب القائمة المشتركة في التصويت.[٢١] في كلا الحالتين، لم تعبر القائمة العربية الموحدة، الفصيل الإسلامي في القائمة المشتركة، عن أي اعتراض على سجل التصويت للأحزاب الأخرى. تبدل هذا الوضع في تموز ٢٠٢٠ عندما قدم عضو الكنيست نيتسان هورويتز (ميرتس) مشروع قانون يهدف إلى حظر العلاج التحويلي لتغيير الميول الجنسية للفرد. يحظر مشروع القانون على الأخصائيين النفسيين ممارسة العلاج التحويلي. بموجب أحكام مشروع القانون، سيتم سحب رخصة مزاولة المهنة من الذين ينتهكون هذا الحظر، وقد يواجهون تهمًا جنائية تصل عقوبتها إلى السجن مدة عام.[٢٢] أقر مشروع القانون هذا في القراءة الأولى بأغلبية ٤٣ صوتًا مؤيدًا مقابل ٣٥ صوتًا معارضًا. أما بالنسبة لأعضاء القائمة المشتركة، فقد صوت ثلاثة من أعضاء الكنيست عن الجبهة لصالح مشروع القانون بينما صوتّ جميع أعضاء الكنيست عن الحركة العربية ضده. باقي نواب القائمة المشتركة، بمن فيهم ثلاثة أعضاء الكنيست عن التجمع لم يشاركوا في التصويت.[٢٣] هذه المرة، قررت القائمة العربية الموحدة إصدار بيان صحافي متهمة شركاءها في القائمة المشتركة على الملأ بالمشاركة في «التشجيع على نشر الفاحشة والشذوذ بين الناس والإجرام بحق الدين والمجتمع».[٢٤] يمكن النظر إلى هذا التغيير المفاجئ في استراتيجية القائمة العربية الموحدة على أنه رد على الانتقادات الداخلية المتصاعدة والاستياء من «النهج الجديد» للسياسة الذي يروج له رئيس القائمة العربية الموحدة، عضو الكنيست منصور عباس، بما في ذلك التنسيق مع نتنياهو بشأن قضايا رئيسة مثل مكافحة الجريمة في البلدات العربية دون استشارة القائمة المشتركة.[٢٥]

يمكن القول إن هجوم النائب منصور عباس على القائمة المشتركة علنا قد فاجأ وأربك أعضاءها، إذ اضطرت إلى مواجهة انتقادات شديدة من قبل المحافظين والتقدميين على حدّ سواء. وصل التوتر بين القائمة العربية الموحدة والأحزاب الأخرى داخل المشتركة إلى حد تهديد القائمة الموحدة بالانسحاب من القائمة المشتركة إذا استمر أعضاؤها في دعم قوانين تتعارض مع «الطبيعة المحافظة» للمجتمع العربي، كالقوانين التي تدعم المثلية الجنسية وتأجير الأرحام، أو التي تدعو إلى تقليص اختصاص المحاكم الدينية.[٢٦] في نهاية المطاف، قررت القائمة العربية الموحدة الترشح للانتخابات المقبلة وحدها، معللة ذلك بخلافات حول القيم الدينية والأخلاقية واعتبارها سببًا رئيسًا للانقسام. كما استغل المتعاطفون مع القائمة العربية الموحدة تداول مقطع فيديو قصير للنائبة عايدة توما من الجبهة يستشف منه بأنها تدعو إلى تحييد الدين من الحيز العام لتصعيد الهجمات على القائمة المشتركة.

وبدلاً من تنسيق الرد على الهجوم الذي أطلقته القائمة العربية الموحدة واستغلاله كفاتحة لنقاشات عامة حول قضايا حقوق الإنسان الخلافية، قام كل حزب بالرد بشكل فردي، من خلال تبني مواقف دفاعية واعتذارية لها إسقاطات في غاية السلبية على شرعية المطالبة بحقوق إنسان تعنى بالانتهاكات الداخلية.

كانت الإستراتيجية الأولى التي اعتمدتها بعض الأحزاب، هي محاولة تقزيم إسقاطات وتبعات تصويتها (أو عدمه) في القضايا المثيرة للجدل كقضية حظر العلاج التحويلي. على سبيل المثال، أكد النائب أيمن عودة، رئيس قائمة الجبهة، الذي صوت لصالح مشروع القانون آنف الذكر في مقابلة تلفزيونية أجريت معه على قناة «مكان» بأن مشروع القانون يحظر علاجات تحويلية قسرية. لكن في حقيقة الأمر مشروع القانون يحظر العلاجات التحويلية بشكل عام وليس القسرية فقط. مهّد العرض المغلوط لمشروع القانون الطريق للادعاء لاحقًا بأن هذا التصويت يجب أن يُنظر إليه على أنه تصويت ضد المعاملة اللاإنسانية لا أكثر. حيث شدد على أن هنالك إجماعًا مهنيًا وطبيًا حول عدم نجاعة العلاجات التحويلية، والتي تسبب ضررًا نفسيًا جسيما واكتئابًا ويمكن أن تؤدي إلى الانتحار. لذلك فإن جوهر التصويت هو ضد المعاملة اللاإنسانية، بما معناه أن التصويت ليس على حق الإنسان على جسده وعلى ميوله الجنسيّة.[٢٧]

لاحقًا، تحول نهج الجبهة الاعتذاري إلى هجوم

الاستراتيجية الثانية التي اعتمدتها الأحزاب، وهذه المرة لدرء هجوم التقدميين الذين انتقدوا تخاذل الأحزاب العربية في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان الداخلية، هي إعادة إنتاج خطاب الأولويات الذي يشرعن تفضيل القضايا الوطنية على قضايا حقوق الإنسان الداخلية.

مباشر من قبل شخصيات قيادية على حقوق مجتمع الميم. على سبيل المثال، في مقابلة مسجلة مع WAZ CAM، أوضح منصور دهامشة، الأمين العام للجبهة، بأن دعم حزبه لمشروع قانون حظر العلاجات التحويلية لا يشكّل بأي حال من الأحوال إقرارًا بحقوق مجتمع الميم. وادعى هو أيضًا بأن مشروع القانون يركز على العلاجات القسرية، وبالتالي، التصويت هو ضد التعذيب وليس لصالح حقوق مجتمع الميم. ثم انتقل إلى انتقاد المثلية الجنسية وادّعى أنها «ظاهرة غير طبيعية» و «غريبة» على المجتمع العربي، وأن الأدب الماركسي واللينيني يصنفها وبحق على أنها مرض.[٢٨]

ليس فقط أولئك الذين صوتوا لصالح مشروع القانون شعروا أنه يتعين عليهم شرح موقفهم، بل إن الأحزاب التي لم تصوت على الإطلاق تطوعت لشرح سبب عدم تصويتها ضد مشروع القانون. على سبيل المثال، في مقابلة مع راديو الناس، أوضح عضو الكنيست أحمد الطيبي، رئيس الحركة العربية، بأن مشروع القانون المثير للجدل لا يتعلق بتعزيز حقوق مجتمع الميم، بل يحاول حظر علاجات يعتبرها المجتمع الطبي والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ضارة وغير فعالة. وأوضح أنه كان سيصوت ضد مشروع القانون إذا كان يعتقد أنه يشجع على المثلية بأي شكل من الأشكال.[٢٩]

الاستراتيجية الثانية التي اعتمدتها الأحزاب، وهذه المرة لدرء هجوم التقدميين الذين انتقدوا تخاذل الأحزاب العربية في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان الداخلية، هي إعادة إنتاج خطاب الأولويات الذي يشرعن تفضيل القضايا الوطنية على قضايا حقوق الإنسان الداخلية. على سبيل المثال، في مقابلة مع راديو الناس، ادعى رئيس كتلة التجمع في الكنيست، امطانس شحادة، بأن الكنيست هي منبر للنضال السياسي فقط في القضايا المركزية والجوهرية مثل وضع الأقلية الفلسطينية والعنصرية، التمييز والقضية الفلسطينية. ثم طالب بنقاش القضايا غير الجوهرية، مثل حظر العلاجات التحويلية، في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل (لجنة المتابعة).[٣٠] كما أنه أصدر بيانًا ادعى فيه أن مشروع القانون المثير للجدل هذا يأتي في إطار الصراع بين الحريديم والعلمانيين في إسرائيل، وأن علاج التحويل يجب أن يُنظر إليه على أنه مسألة يهودية داخلية.[٣١]

يشكل هذا الخطاب تراجعًا خطيرًا في الخطاب العام حول حقوق الإنسان عامة. حيث يخلق هذا الخطاب انقسامًا خاطئًا وخطيرًا بين «القضايا الوطنية» و «القضايا الاجتماعية»، مع إعطاء الأولوية للنضال الوطني على حساب قضايا حقوق الإنسان الداخلية. يقوم المشروع الكوني لحقوق الإنسان على فكرة أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة حيث يعزز كل منها الآخر،[٣٢] خلافًا لخطاب النائب شحادة. إذ هو يفترض وبشكل مغلوط وخطير أيضًا بأن هنالك ترتيبًا هرميًا لحقوق الإنسان، بحيث تعتبر بعض الحقوق أكثر أهمية أو أكثر إلحاحًا من الأخرى. بيد أن تحديد الحقوق الأهم والأكثر إلحاحا يختلف من شخص لآخر، حتى داخل المجتمع ذاته، وفقًا للسياق التي تطرح به هذا الحقوق. موقف مماثل عبر عنه النائب سامي أبو شحادة من التجمع في مقابلة مع صحيفة هآرتس بخصوص حملة المقاطعة التي استهدفت شركة طحينة الأرز، ومقرها الناصرة، لتمويلها خط طوارئ لمثليين فلسطينيين تشغله منظمة إسرائيلية لدعم مجتمع الميم. في المقابلة، رفض عضو الكنيست أبو شحادة التعليق على الموضوع، وأدّعى بأن الترويج لحقوق مجتمع الميم هذا الوقت سيأتي بنتائج عكسية. لكن عندما سُئل عن اللحظة المناسبة للقيام

"المشتركة": أسئلة اجتماعية تتداخل مع السياسي وتزاحمه. (أ.ف.ب)

بذلك، رفض الإجابة على السؤال.[٣٣]

وأما المطالبة بنقاش قضايا حقوق إنسان «خلافية» في لجنة المتابعة، وهي هيئة غير منتخبة تفتقر إلى الحد الأدنى من الشرعية الديمقراطية، يسيطر عليها رجال معظمهم منتخبون وفق اعتبارات محلويّة ضيقة، فلا تقل برأيي خطورة عن خطاب الأولويات. تتألف لجنة المتابعة من أعضاء كنيست، وممثلين عن حركات سياسية غير ممثلة في الكنيست ورؤساء بلديات عرب، يتم انتخابهم غالبًا على أساس اعتبارات طائفية غير ليبرالية، يصعب مصالحتها مع مبدأ المساواة الجندرية وحقوق الإنسان.[٣٤] فقط للتوضيح، اعتمدت لجنة المتابعة العليا تسعة مبادئ وأهداف، لم يخصص أي منها للمساواة الجندرية أو لحقوق الإنسان بشكل عام. حيث ينحصر مبدأ المساواة فقط فيما يتعلق بالمطالب الجماعية والفردية للفلسطينيين، لكن كأعضاء في أقلية قومية.[٣٥] أنشأت لجنة المتابعة العليا تسع لجان للنهوض بأهدافها، ولم تخصص أي منها لقضايا المساواة الجندرية وحقوق الإنسان. هناك لجنة واحدة تسمى لجنة الحريات ومتابعة قضايا الأسرى السياسيين وإحياء ذكرى الشهداء لكنها تركز بشكل أساسي على السجناء السياسيين،[٣٦] لذا، فإن المطالبة بنقاش قضايا حقوق إنسان «خلافية» ذات إسقاطات كبيرة على حياة الفئات المستضعفة في المجتمع في هيئة تفتقر إلى الحد الأدنى من الشرعية الديمقراطية، هو مطلب غير ليبرالي في جوهره. علاوة على ذلك، ينزع هذا المقترح الشرعية عن إرث النشاط النسوي الفلسطيني في الداخل، الذي حاول استخدام جميع السبل المتاحة لضمان الانتصاف المناسب لمظالم النساء الفلسطينيات، مثل ضمان حق المرأة الفلسطينية في الاختيار بين محاكم الأسرة الدينية ومحاكم الأسرة المدنية.[٣٧]

يعكس هذا الموقف أيضًا وجهة نظر أحادية البعد لحقوق الإنسان ليس بوسعها التعاطي مع الهشاشة المميزة التي يخلقها تقاطع محاور متعددة من التمييز والقمع. نادرًا ما يمكن فصل قضايا حقوق الإنسان الداخلية عن السياقات السياسية الأوسع. الممارسات الضارة داخل الأقلية الفلسطينية كتزويج الأطفال وتعدد الزوجات والعنف الجندري وما إلى ذلك هي نتاج لتقاطع أشكال متعددة من التمييز، كالتمييز العنصري والتمييز الجندري. حيث أوضحت كيمبرلي كرينشو منذ عقود، أن معالجة الأشكال المتقاطعة للقمع والتمييز تتطلب

علاجًا شاملًا يتعاطى مع جميع الأسباب الجذرية لحالة الهشاشة الناتجة عن هذا التقاطع في آن واحد.[٣٨] إن مطالبة الفئات المهمشة داخليًا بالعمل داخل مجتمعها فقط هو إنكار لحقها في العدالة، لأنه يحرمها من الحق في التماس سبل انتصاف شمولية، قادرة على التعاطي مع جميع الأسباب الجذرية لمظالمها.

كما أن الادعاء بأن مشروع القانون الذي يحظر علاج التحويل هو قضية يهودية داخلية هو مثال على عملية الإخفاء(making invisible) للفئات المستضعفة داخل الأقلية الفلسطينية. ويؤدي هذا الإخفاء إلى استمرار اضطهاد هذه الجماعات ويشكل في حد ذاته إنكارًا لحقها في للعدالة، لأنه يحرم أفرادها من حقهم في طلب أي نوع من الانتصاف للتخفيف من معاناتهم. وكما يقول فادي خوري: «يعيش المثليون الفلسطينيون في ظل نظامين مختلفين ومتداخلين من محو الهوية. أحدهما من قبل الإسرائيليين الذين ينكرون باستمرار وجودنا كفلسطينيين ... والثاني من قبل الفلسطينيين الذين ينكرون في الغالب وجودنا كمثليين ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وما إلى ذلك».[٣٩] عملية محو الوجود هذه قد تكون مباشرة، كتصريح النائب وليد طه من القائمة الموحدة، بأن المثلية الجنسية غير موجودة عمليًا في المجتمع العربي.[٤٠] الادعاء بأن قضية العلاجات التحويلية هي مسألة يهودية داخلية هو شكل آخر من أشكال إنكار وجود مجتمع الميم الفلسطيني وبالتالي إنكار معاناة أفراده.

الاستراتيجية الثالثة التي اعتمدها مركبات القائمة المشتركة هي تجنب المناقشات العامة بأي ثمن. تتجلى هذه الاستراتيجية في أشكال وممارسات مختلفة. بداية، تختبئ بعض الأحزاب وراء مصطلح «التعددية» لتبرير وجود آراء متباينة فيما يتعلق بالقضايا الخلافية دون الحاجة لنقاشها. إن إساءة استخدام مصطلح التعددية له إسقاطات خطيرة، خاصة عندما يتم استخدامه لتبرير العزوف عن نقاش بعض القضايا الخلافية. من منظور حقوق إنساني، لا يجوز التعامل مع مصطلح التعددية كمفهوم قيمي محايد. التعددية هي مفهوم يهدف إلى توسيع الحريات الفردية وليس إلى تقليصها. بالتالي، إن استخدام مصطلح التعددية لإضفاء الشرعية، على العنصرية وكراهية النساء ورهاب المثلية والإكراه الديني وما إلى ذلك، يلغي الاعتبارات الجوهرية التي تجعلنا نثمن قيمة التعددية. إن الاختلاف في وجهات النظر حول الحق في الامتثال لعلاجات تحويلية عن إرادة حرة هو أمر مشروع، لكن الاختلاف في وجهات النظر على العلاجات القسرية وتعذيب البشر ليس كذلك. كما الاختلاف في وجهات النظر حول دور الدين في الحياة العامة هو أمر مشروع، لكن الاختلاف في وجهات النظر حول الإكراه الديني ليس كذلك. عندما تستخدم الأحزاب التعددية كذريعة لتجنب مجابهة خطابات تشكل خطرًا حقيقيًا على الحريات العامة، ينتهي بها الأمر إلى إضفاء الشرعية على مثل هذه الخطابات القمعية. فكما تقول الحركة الوطنية الخيانة ليست وجهة نظر، فلا قمع الحريات ولا الإكراه الديني وجهتيّ نظر.

وسيلة أخرى لتجنب الصدام حول قضايا حقوق الإنسان الخلافية هي المطالبة بعدم تسييس هذه القضايا، كما اقترح عضو الكنيست شحادة في مقابلته على راديو الناس المذكورة أعلاه. يخطئ هذا النهج باعتقاده أن الخلافات حول قضايا حقوق الإنسان «الخلافية» تجسد صراعات أيديولوجية نظرية وليس أكثر، لأن هذه الخلافات تجسد في واقع الأمر صراعًا بين قوى سياسية مختلفة تسعى لفرض هيمنتها على المجال العام وعلى المجتمع برمته. هذا يتضح من المحاولات المستمرة للقوى المحافظة السيطرة على المجال العام، من خلال حظر فعاليات عامة تعتبرها مخالفة للقيم الدينية، مثل الحفلات الموسيقية والماراثونات وغيرها. التعامل مع هذه الخلافات كخلافات نظرية لا سياسية يقزم من المعاناة والضيق الذي يعاني منهما الأفراد عندما يعيشون في مناخ قهري لا يحترم كرامتهم وحرياتهم الشخصية. لقد اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ زمن بعيد بحق الفرد في نظام اجتماعي يمكن أن تتحقق من خلاله حقوقه وحرياته بالكامل.[٤١] هذا يؤكد من جديد بأن احترام حقوق الإنسان يشمل حلقات مجتمعية مختلفة وليس الدول فقط. لذا، أي نضال من أجل التحرر من السيطرة والقمع مهما كان مصدرهما هو صراع سياسي بامتياز، لأنه يهدف إلى إعادة تشكيل موازين القوى في المجتمع.

أخيرًا، إن الشكل الأكثر شيوعًا لتجنب النقاشات العامة بشأن قضايا حقوق الإنسان «الخلافية» هو ببساطة تجنبها متى وأينما قد تظهر. على سبيل المثال، عندما تعرضت النائب عايدة توما لهجوم شرس بعد تداول مقطع فيديو يُستشف منه بأنها تطالب بإقصاء الدين من الحيز العام، أصدرت الجبهة بيانًا صحافيًا لم تدافع من خلاله ولو في جملة واحدة عن فصل الدين والدولة.

المقولة الوحيدة التي تطرقت لكلام النائب عايدة توما هي الادعاء بأن المقطع المتداول قام بتزوير أقوال توما وأخرجها من سياقها.[٤٢]

بدلاً من استخدام هذا الهجوم كفرصة لتوضيح مفهوم العلمانية، وطرح النماذج العديدة الموجودة بتصوراتها المختلفة لدور الدين في الحياة العامة، قررت الجبهة وباقي الأحزاب تجنب النقاش تمامًا. وبذلك، تركت هذه الأحزاب الحجة التي أثارها الإسلاميون المحافظون بأن العلمانية معادية للدين دون منازع أو اعتراض.

يمكن أن يعزى هذا التجنب المنهجي للنقاشات العامة حول قضايا حقوق الإنسان الخلافية إلى العوامل الآتية: أ) المبالغة في تقدير قوة المحافظين، وفي المقابل الاستخفاف بقوة التقدميين في المجتمع؛ ب) الاعتقاد بأن التغييرات الثقافية يصعب تحقيقها؛ ج) الخوف من معالجة القضايا الخلافية التي يمكن تغليفها بغلاف القدسية من قبل الحركات المحافظة ذات المرجعيات الدينية.

عادة ما تكون استراتيجيات تجنب النقاشات مدفوعة بالأساس باعتبارات انتخابية. لذلك، غالبًا ما يتم استخدام خطاب حقوق الإنسان فقط في القضايا التي تبدو بأنها تتمتع بإجماع أوسع داخل المجتمع الفلسطيني. إلا أن بعض الأحداث الأخيرة تشير إلى أن المجتمع الفلسطيني في الداخل هو أكثر تنوعًا مما يعتقده السياسيون. وقد تجلى ذلك في الأحداث التي أعقبت الوفاة المأساوية للراقص الفلسطيني المثلي أيمن صافية في حادث غرق. حيث شارك الآلاف في تشييع جنازة صافية التي تضمنت عروضًا راقصة وأعلام قوس قزح رغم اعتراض المحافظين.[٤٣] أيضًا عندما تم استهداف مصنع الأرز للطحينة بحملة مقاطعة لدعمه حقوق مجتمع الميم، تمت مواجهة حملة المقاطعة بحملة دعم مضادة لتشجيع الناس على شراء منتجات الشركة، حيث أيد العديد من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الشركة والرئيس التنفيذي لها جهرًا.[٤٤]

وأخيرًا، إن الخوف من تحويل أي نقاش حول قضايا حقوق إنسان خلافية إلى نقاش حول الدين لا ينبغي أن يثني الأحزاب السياسية عن الانخراط في مثل هذه الحوارات المشحونة. إذ لا يمكن تحقيق أي تغيير مجتمعي حقيقي إلا من خلال الخوض في هذه الصراعات لا من كنسها. لو اتبعت الناشطات النسويات ونشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي نهج القائمة المشتركة هذا، لما تم إنجاز أي من الإصلاحات لقانون الأسرة في الدول العربية، والتي كان يُنظر إليها كمقدسة كونها قائمة على الأديان. إن أحد الدروس الرئيسة التي يجب تعلمها من تجربة النسويات العربيات في تعديل قوانين الأحوال الشخصية هو أن نزع صفة القداسة عن أعراف ثقافية وقانونية ضارة تم تغليفها بأغلفة دينية هو أمر ممكن.[٤٥]

الخاتمة

حاول هذا المقال أن يحلل بصورة نقدية خطاب حقوق الإنسان المتداول من قبل القائمة المشتركة ومركباتها. يدعي هذا المقال بأن تشكيل القائمة المشتركة استجابة لظروف طارئة أدى إلى تهميش قضايا حقوق الإنسان بشكل عام، خاصة تلك التي يمكنها أن تولد خلافات بين المركبات الأربعة للقائمة. علاوة على ذلك، عندما تمت مهاجمة مواقف القائمة المشتركة ومركباتها من حقوق إنسان خلافية داخليًا، خاصة من قبل الدوائر الانتخابية المحافظة، فشلت القائمة المشتركة ومركباتها في تبني رد موحد ومدروس قادر على خلق حوارات مجتمعية ديمقراطية. بل اختار كل حزب على حدة نهجًا دفاعيًا واعتذاريًا لإرضاء الأصوات المعارضة. وقد انعكس ذلك في محاولة بعض الأحزاب تقزيم سجلها في مجال حقوق الإنسان لإرضاء القوى المحافظة؛ في إعادة إنتاج خطاب الأولوية بين الحقوق وتفضيل ما يسمى بالقضايا الوطنية على قضايا حقوق الإنسان الداخلية لتبرير تجاهل هذه القضايا؛ وفي تجنب النقاش العام حول قضايا حقوق إنسان خلافية مخلفين الساحة للقوى السياسية المحافظة لترويج مصطلحاتها دون منازع. كان لهذا النهج تأثير سلبي على خطاب حقوق الإنسان عامة، حيث انتقص هذا الخطاب من شرعية المطالبات باحترام حقوق الإنسان داخليًا وقلل من قيمتها. قد يعتقد السياسيون بأن تبريهم من قضايا حقوق الإنسان «الخلافية» يجعلهم أقرب إلى جمهور الناخبين، لكنه سيؤدي حتمًا إلى تنفير قطاع تقدمي متنام داخل المجتمع الفلسطيني، وخاصة بين الأجيال الشابة، ليس فقط من الأحزاب السياسية العربية فحسب بل من السياسة ككل.

شكر وتقدير: أود أن أشكر الدكتورة عرين هواري وفادي خوري على ملاحظاتهما على مسودة أولية لهذا المقال.

الهوامش

1 Quoted in Amnesty International, What is the Universal Declaration of Human Rights? (2017)
Retrieved from:
https://www.amnesty.org.uk/universal-declaration-human-rights-UDHR

2 Amnesty International, What is the Universal Declaration of Human Rights? (2017)

3 Hogan, Linda, "Human Rights and the Politics of Universality", *Louvain Studies*, Vol. 35, No. (1-2) (2011), pp. 181-199.

4 Hogan, pp. 181-199.

5 Waltz, Susan, "Universal human rights: The contribution of Muslim states", *Human Rights Quarterly*, Vol. 26, No. 4. (2004), pp. 799-844.

٦ وحدة السياسات، «القائمة المشتركة: الو اقع ومستقبلها تقدير موقف». **مدى الكرمل**. تشرين الثاني ٢٠٢٠.
https://www.mada-research.org/wp-content/uploads/2020/11/PositionPaperNovember2020.pdf

7 See HCJ 3166/14 Yehuda Gutman v. Attorney General et al (Judgment of 13.01.2015).

٨ أسعد غانم، «مستقبل تجربة القائمة المشتركة»، **جدل**، العدد الخامس والعشرون، ٤-٦، (كانون الأول ٢٠١٥).
https://mada-research.org/wp-content/uploads/201601//JDL25-Full.pdf

٩ عرب ٤٨. القائمة المشتركة تعلن برنامجها السياسي (٢٠١٥/٠١/٢٨).

10 Sezgin, Yuksel. "The Israeli millet system: Examining legal pluralism through lenses of nation-building and human rights." Isr. L. Rev. 43 (2010): 631.

١١ عرين هواري، «النّساء والنّضال من أجل التغيير في الأحوال الشخصيّة: حالة النّساء الفلسطينيّات داخل إسرائيل». في عرين هواري، ناهدة شحادة ونسرين عليمي، **حقوق النساء والأحوال الشخصيّة: إستراتيجيات النضال النسويّ الفلسطينيّ في إسرائيل**. (الناصرة: لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية، ٢٠١٨).

١٢ انظر/ي المادة ٥ للقانون.

13 Civil Appeal 6821/93. (1995), United Mizrahi Bank Ltd. v. Migdal Cooperative Village, 49(4) P.D. 221.

14 HCJ 7052/03, Adalah v. The Minister of the Interior (May 14, 2006).

15 Ayelet Shachar "Group identity and women's rights in family law: the perils of multicultural accommodation." *Journal of Political Philosophy* 6, no. 3 (1998): 285-305.

16 Michael Karayanni, *A Multicultural Entrapment: Religion and State Among the Palestinian-Arabs in Israel*. (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), p. XV.

١٧ تغريد يحيى- يونس، «القائمة المشتركة: مقاربة جندرية»، **جدل**، العدد الخامس والعشرون، ١٥-١٩، كانون الأول ٢٠١٥.
https://mada-research.org/wp-content/uploads/2016/01/JDL25-Full.pdf

١٨ الكنيست. القائمة المشتركة:
https://www.knesset.gov.il/faction/heb/FactionPage.asp?PG=217

١٩ علي حجازي. «المشتركة وخطاب المثليين». **هآرتس** 2019/08/15.

٢٠ الكنيست. التصويت الإلكتروني (٢٠١٦/٠٢/٢٤).
https://www.knesset.gov.il/vote/heb/Vote_Res_Map.asp?vote_id_t=24192

٢١ الكنيست. التصويت الإلكتروني (2018/11/28).
https://www.knesset.gov.il/vote/heb/Vote_Res_Map.asp?vote_id_t=31372

٢٢ الكنيست. لجنة العمل والرفاهية والصحة تناقش مشروع قانون يحظر العلاج التحويلي؛ عضو الكنيست هورويتز: «العلاجات - إساءة نفسية وجسدية».
https://main.knesset.gov.il/EN/News/PressReleases/Pages/press21120c.aspx

٢٣ الكنيست. التصويت الإلكتروني (٢٠٢٠/٠٧/٢٢).
https://www.knesset.gov.il/vote/heb/Vote_Res_Map.asp?vote_id_t=33131

٢٤ البيان متوفر على صفحة الفيسبوك الرسمية للقائمة:
https://www.facebook.com/islammov1948/posts/2803553783087791/

٢٥ ملاحظة ٦ أعلاه.

٢٦ كل العرب. الإسلامية: مستعدون لقبول شرط نتنياهو خط أحمر بشرطين: تحديد مع مَن ممكن التعامل واحترام الدين (٢٠٢١/٠١/٢٦):
http://www.alarab.net/Article/981216

٢٧ المقابلة متوفرة على الصفحة الرسمية للقناة على موقع فيسبوك:
https://www.facebook.com/Makan.Digital/posts/2698640063756967

٢٨ المقابلة متوفرة في موقع وازكام: http://m.wazcam.net/article/71593

٢٩ المقابلة مع أحمد الطيبي متوفرة على الصفحة الرسمية للراديو على موقع فيسبوك:
https://www.facebook.com/nasradio.fm/videos/915472238948761

٣٠ المقابلة مع الطيبي

٣١ بكرا. النائب شحادة يفسر عدم التصويت على قانون «المثلية»: أخطأنا التقدير (2020/07/25).
https://www.bokra.net/Article-1441385

32 See UN General Assembly, Vienna Declaration and Programme of Action, 12 July 1993, A/CONF.157/23, available at: https://www.refworld.org/docid/3ae6b39ec.html

٣٣ نير غونتس. «أن تكون مثليا عربيا في إسرائيل، أمر شرعي بنظرك؟»، هآرتس (2020/07/16).
https://www.haaretz.co.il/debate/arabic/1.8998485

٣٤ ياسمين ظاهر. «التمثيل والتغيير". **عرب ٤٨** (٢٠٢٠/١٠/٣١).

٣٥ لجنة المتابعة. من نحن.
https://www.almotabaa.com/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86

٣٦ لجنة المتابعة. دوائر المتابعة.
https://www.almotabaa.com/%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9

٣٧ ملاحظة ١١ أعلاه.

38 Kimberle Crenshaw, "Intersectionality and identity politics: Learning from violence against women of color." In Mary Lyndon Shanley & Uma Narayan (eds.), *Reconstructing Political Theory: Feminist Perspectives*. (Pennsylvania State University Press, 1997), pp. 178--193

39 Fady Khoury. Once taboo, LGBTQ rights take center stage in Palestinian society. +972 Magazine (21.08.2020). Available at: https://www.972mag.com/lgbtq-palestinians-joint-list/?fbclid=IwAR3o68nM00CvJ1T3_xaOMGCPPgUDdlh000c2F38b3Apa2j-DidqvQE_0DGjM

٤٠ هآرتس.عضو كنيست عن القائمة المشتركة: ظاهرة المثليين شبه معدومة في المجتمع العربي في إسرائيل (٢٠٢٠/٠٧/٢٦).
https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.9021305

٤١ أنظر/ي المادة ٢٨ للإعلان.

٤٢ عرب ٤٨. الحزب الشيوعي والجبهة يستنكران حملة التحريض على النائبة توما سليمان (٢٠٢٠/٠٢/١٧).

٤٣ الملاحظة ٣٩ أعلاه.

٤٤ الملاحظة ٣٩ أعلاه.

45 A. El Hajjami, "The religious arguments in the debate on the reform of the Moroccan family code". In Z. Mir-Hosseini, K. Vogt, L. Larsen & C. Moe (Eds.) *Gender and Equality in Muslim Family Law: Justice and Ethics in the Islamic Legal Tradition*, (New York: I.B. Tauris, 2013), pp. 81-106